إسرائيل ترفض أكثر من 800 طلب للخروج من غزة

فلسطين: محامون يعرضون تسوية حول قرية الخان الأحمر

خلال محاولة الاحتلال هدم قرية خان الأحمر

غزيون يتقدمون بطلبات لدخول إسرائيل

الأراضي المحتلة – «وكالات»: عرض محامون فلسطينيون مكلفون بقضية قرية بدوية تريد إسرائيل هدمها في الضفة الغربية المحتلة، تسوية تقوم على السماح لسكانها بالإقامة في مكان يختارونه ويكون قريبا من القرية.

وتقع قرية خان الأحمر البدوية شرق القدس، على الطريق المؤدية إلى مدينة أريحا والبحر الميت، قرب العديد من المستوطنات الإسرائيلية.

وتتألف من أكواخ هشة من الخشب والصفيح والألمنيوم، كما هي الحال عموماً مع القرى البدوية، ويعيش سكانها هناك منذ خمسينات القرن الفائت، بحسب الفلسطينيين.

وكانت المحكمة الإسرائيلية العليا رفضت في مايو طعناً للسكان ضد هدم القرية التي تعتبر السلطات الإسرائيلية انها بنيت في شكل غير قانوني، لكنها أرجأت مؤقتاً عملية الهدم بعد شكويين جديدتين.

ويؤكد السكان ومنظمات حقوقية، ان حصول الفلسطينيين من إسرائيل على إذن بناء هو عملياً مستحيل في هذه المنطقة من الضفة المحتلة.

وبعد جلسة استماع استمرت 5 ساعات، طلبت المحكمة من النيابة العامة إبداء مرونة إزاء إعادة اسكان أهالي القرية البالغ عددهم 173 شخصاً.

وعرضت السلطات الإسرائيلية على السكان الانتقال إلى مكان قريب من بلدة أبو ديس في الضفة الغربية المحتلة لكنهم رفضوا، معللين ذلك بأن المكان قريب من مكب للنفايات وفي منطقة سكنية لا مراعي فيها.

وأكد توفيق جبارين، أحد محامي الدفاع عن مصالح السكان لصحافيين الأربعاء في المحكمة أن سكان قرية عناتا الفلسطينية التي تبعد 8 كيلومترات من خان الأحمر، وافقوا على أن يستخدم البدو أراضيهم.

وأضاف جبارين أن مسؤولة إسرائيلية مكلفة التخطيط في الضفة الغربية رفضت الاقتراح بدون أن تتمتع بالصلاحية لذلك.

وأمهل القضاة الثلاثة الذين أشرفوا على جلسة الأربعاء الجانبين من أجل التوصل إلى تسوية وتفادي وقوع مواجهات.

وأوضح جبارين أن «القضاة أمهلوا الدولة 5 أيام ثم 5 أيام أخرى حتى يتسنى لنا الرد وستتخذ المحكمة قرارها بعد هذه المهلة».

وكان غضب السكان واضحاً خلال تظاهرة الأربعاء في خان الأحمر، فقد كانوا يأملون بأن تلغي المحكمة قرار الهدم.

وتمارس حكومات أوروبية، والأمم المتحدة، ومنظمات غير حكومية ضغوطاً لمنع هدم القرية بحجة أن ذلك سيؤدي إلى فصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها، وعزل المنطقة عن القدس الشرقية، التي يريد الفلسطينيون أن تكون عاصمة لدولتهم المستقبلية.

من جهة أخرى رفضت إسرائيل 833 طلباً للخروج من قطاع غزة في الفصل الأول من العام 2018 بدعوى وجود روابط عائلية مع حركة حماس، وفي زيادة كبرى عن العام 2017 حين كان العدد 21 طلباً، بحسب ما أفادت أربع منظمات حقوقية الأربعاء.

ونشرت هيئة، كوغات، التابعة لوزارة الدفاع الإسرائيلية والمكلفة تنسيق النشاطات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، الأرقام بناءً على طلب منظمات عدالة، وغيشا، والميزان، وأطباء لحقوق الإنسان.

«حماس»: مخرجات اجتماع المجلس المركزي «فاقدة للشرعية»

وأوضحت هيئة، كوغات، لوكالة فرانس برس أن 529 غزاويا تقدموا بالطلبات الـ833، لكنها رفضت توضيح نسبة الذين تقدموا بطلبات تصاريح لدواعٍ طبية بسبب عدم توافر العلاجات اللازمة في قطاع غزة والذين تقدموا بها لأسباب أخرى.

وتفرض إسرائيل حصاراً خانقاً على قطاع غزة منذ أكثر من 10 سنوات.

ويعاني السكان غالبا انقطاعا في الكهرباء بسبب عدم ايصال كميات كافية من المحروقات.

وقالت المنظمات في بيان مشترك إن «منع المرضى من الحصول على علاج طبي بدعوى قرابتهم مع عناصر من حماس يشكل انتهاكا للقانون الدولي وعمل غير أخلاقي».

وتابعت المنظمات أن الزيادة في رفض التصاريح سببها تطبيق قرار اتخذته الحكومة الأمنية الإسرائيلية في الأول من يناير 2017 ويجيز لإسرائيل اتخاذ «إجراءات عدة» لممارسة ضغوط على حماس من أجل إطلاق سراح مفقودين أو أسرى إسرائيليين في غزة.

ولا تزال حركة حماس تحتفظ برفات جنديين إسرائيليين هما أورون شاؤول وهدار غولدن اللذان قتلا خلال حرب 2014 في غزة.

كما تعتبر السلطات الإسرائيلية أن اثنين من مدنييها وكلاهما يعانيان من مشاكل عقلية لا يزالان على قيد الحياة وقيد الاحتجاز لدى حماس في غزة.

وشددت هيئة، كوغات، في بيان تلقته وكالة فرانس برس، على أن الإذن بالخروج من غزة من أجل التوجه إلى إسرائيل، ليس حقا مكتسبا، وأضافت أنه «عملا بقرار الحكومة فإن سكان قطاع غزة الذين لديهم صلة قربى من الدرجة الأولى مع عناصر ناشطين من منظمة حماس الإرهابية لا يحق لهم الحصول على تراخيص بالتوجه إلى إسرائيل».

إلا أن المتحدثة باسم منظمة، غيشا، شايا غرونبورغ، أكدت لفرانس برس أن «بعض المرضى المصابين بالسرطان والذين لم يتلقوا العلاج ليس لديهم أقارب ينتمون إلى حماس».

وتابعت غرونبورغ: «لقد لاحظنا تشديداً للحصار منذ نهاية العام 2015»، موضحة أن «العام 2017 كان الأسوأ» على صعيد منح تراخيص الدخول والخروج من القطاع منذ حرب العام 2014.

من ناحية أخرى أكدت حركة حماس، الأربعاء، رفضها لكل مخرجات اجتماع المجلس المركزي المرتقب منتصف الشهر الجاري، لبحث جملة من القضايا الوطنية، معتبرة عقد الاجتماع تجاوز للإجماع الوطني الفلسطيني وتغييب للشرعية الوطنية عليه.

وقال القيادي في حركة حماس، سامي أبو زهري، إن «تشكيلة اللجنة التنفيذية وجلسة المجلس المركزي الفلسطيني المعلن عنها، وكل ما يترتب على اجتماع المجلس الوطني هو فاقد للشرعية وليس له أي قيمة».

وأضاف في تصريحات له عبر تغريدة كتبها عبر حسابه الرسمي على موقع، تويتر، أن «ذلك انعكاس لحالة التفرد التي لم يسلم من آثارها فصائل المنظمة مثلما حدث مع الجبهة الديمقراطية، في إشارة لسحب الرئيس الفلسطيني محمود عباس صلاحيات دائرة المغتربين في منظمة التحرير الفلسطينية من ممثل الجبهة الديمقراطية في المنظمة تيسير خالد.

وأعلن رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، سليم الزعنون، أن المجلس المركزي، سيعقد جلسة له في مدينة رام الله في 15 من الشهر الجاري تستمر على مدار يومين، للبحث في التحديات والمخاطر التي يجب التصدي لها، سواء على مستوى ما يطرح من خطط ومشاريع تستهدف جوهر المشروع الوطني الفلسطيني، أم على مستوى تمتين الجبهة الداخلية وإنهاء الانقسام.

وكشف عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، صالح رأفت لـ«24»، عن أن المجلس سيناقش خلال جلسته المنعقدة برام الله عددا من التقارير التي تتعلق بدولة فلسطين والممارسات الإسرائيلية، إلى جانب مراجعة كافة الاتفاقيات الموقعة مع الاحتلال الإسرائيلي والتي تعد اتفاقية باريس الاقتصادية أبرزها.

وحول إمكانية حضور حركتي حماس والجهاد الإسلامي لاجتماع المركزي، قال رأفت، إنه تم دعوة الحركتين أكثر من مرة ولم يلبيا الدعوة على الرغم من أنهما ليسا عضوين في منظمة التحرير أو المجلس المركزي، وبالتالي فإنه لن توجه للحركتين دعوات من أجل حضور الاجتماع.

من جانب آخر قالت مصادر مقربة من حركة حماس، إن وفد الحركة في الخارج والمتواجد في العاصمة المصرية القاهرة سيصل قطاع غزة، لعقد اجتماع للمكتب السياسي للتباحث حول جملة من القضايا أبرزها المصالحة والتهدئة مع إسرائيل.

وبحسب المصادر، فإن وفدا من الحركة يضم نائب رئيس المكتب السياسي لحماس صالح العاروري، وعضوي المكتب السياسي موسى أبومرزوق وحسام بدران، سيصلون قطاع غزة، عبر معبر رفح البري جنوب القطاع.

وتأتي هذه الزيارة، بعد اجتماعات عقدها وفد من حماس يضم قيادات من داخل وخارج قطاع غزة مع المسؤولين المصريين في جهاز المخابرات العامة المصرية، لمناقشة رد وفد حركة فتح على الورقة المصرية التي طرحتها من أجل إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية.

كما شهدت القاهرة لقاءات بين مسؤولين مصريين أبرزهم وزير الخارجية سامح شكري، مع مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة نيكولاي ميلادينوف، والذي التقى رئيس المكتب السياسي لحماس إسماعيل هنية، أكثر من مرة من أجل التوصل لتهدئة بين الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة وإسرائيل، عقب موجة من التصعيد شهدها القطاع بعد قتل جيش الاحتلال الإسرائيلي لثلاثة من عناصر القسام الجناح المسلح لحماس.

مصر: «الداخلية» ترفع استعداداتها في الذكرى الخامسة لفض «اعتصام رابعة»

عناصر من «الداخلية» المصرية

القاهرة – «وكالات»: كشفت مصادر أمنية، أن وزارة الداخلية المصرية رفعت استعداداتها للدرجات القصوى وأعلنت الحالة (ج)، بمناسبة الذكرى الخامسة لفض اعتصامي رابعة والنهضة الإرهابيين، للتصدي لمختلف السيناريوهات والتحركات التي تسعى إليها عناصر جماعة الإخوان.

وأشارت المصادر الأمنية، إلى أن قوات الأمن وضعت خطة تستلزم إلغاء إجازات الضباط بمختلف القطاعات الأمنية خشية وقوع عمليات مسلحة، وتكيف التواجد في محيط المؤسسات السيادية والمواقع الحيوية، وأقسام الشرطة، والسجون التي يقبع بها مختلف قيادات وعناصر الإخوان والموالين لهم، وقيادات اللجان النوعية المسلحة، والتنظيمات التكفيرية الداعشية المرتبطة بالجماعة، للتعامل مع كافة الاحتمالات والتهديدات، والاستعداد لمواجهة أية أعمال تخريبية يقوم بها عناصر الإخوان.

وأوضحت المصادر، أن الخطة تستهدف نشر عدد من فرق القناصة المصريين أعلى المؤسسات السيادية، وأقسام الشرطة، ومديريات الأمن مختلف للحافظات، وبعض المنشآت السكانية المطلة على الميادين الرئيسية، تحسباً لأية عمليات مسلحة تستهدف تجمعات المواطنين، أو التجمعات الشرطية والعسكرية.

وذكرت المصادر، أن قوات مكافحة الإرهاب ركزت من تواجدها داخل بعض المحافظات التي شهدت تمركزاً للعناصر الإرهابية والتكفيرية سواء من خلايا اللجان النوعية الإخوانية المسلحة، أو خلايا تنظيم داعش، لاسيما محافظة القاهرة والجيزة، وكذلك محافظة الدقهلية والشرقية بدلتا مصر، ومحافظة قنا وبني سويف والفيوم والأقصر بمنطقة الصعيد.

ولفتت المصادر، إلى أن عمليات التأمين والحماية يشارك فيها عناصر من قوات الجيش المصري ورجال الأمن الوطني وضباط الأمن العام، وبمشاركة تشكيلات من الأمن المركزي ومجموعات فض الاشتباك ومجموعات قتالية، وضباط الحماية المدنية بمختلف المحافظات لإحكام السيطرة الأمنية على مداخل ومخارج الجمهورية.

وأفادت المصادر، أن خطة التأمين ركزت على إقامة أكبر قدر من الكمائن الثابتة والمتحركة، ورفع حالة الاستعداد واليقظة الدائمة، في الكمائن التي تم استهدافها من قبل العناصر الإرهابية والمسلحة، وتشديد التأمين على مداخل ومخارج المحافظات، والكتل السكانية.

وأضافت المصادر الأمنية، أن أجهزة الأمن استعانت بأقسام المفرقعات وقطاع الحماية المدنية، والكلاب البوليسية لتمشيط العديد من المناطق، خاصة بمحيط مؤسسات الدولة، ووجهت عدة مأموريات أمنية تستهدف الشقق المفروشة بالمحافظات، التي تستخدمها العناصر التكفيرية كأوكار ومعامل لتحزين السلاح وتصنيع المتفجرات، واستهداف العناصر المتطرفة في المناطق الصحراوية، ومعسكراتهم وفقاً للمعلومات الأمنية.

النظام السوري يقصف حوض اليرموك في درعا

ليبرمان: جبهة الجولان أهدأ بوجود الأسد

اجتماع الفصائل السورية المسلحة المعارضة

توحد 11 فصيلاً عسكرياً تحت اسم «الجبهة الوطنية للتحرير»

عواصم – «وكالات»: وصف وزير الدفاع الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان أمس الخميس عودة سوريا إلى وضع ما قبل الحرب بأنها أمر في حكم المؤكد وتوقع أن تصبح حدود هضبة الجولان أهدأ مع عودة الحكم المركزي للرئيس السوري بشار الأسد.

وقال ليبرمان للصحفيين «من منظورنا فإن الوضع يعود إلى ما كان عليه قبل الحرب الأهلية مما يعني أن هناك جهة يمكن مخاطبتها وشخصاً مسؤولاً وحكماً مركزياً».

وعندما سئل إن كان قلق الإسرائيليين سيخف بشأن احتمال تصاعد الوضع في الجولان أجاب «أعتقد ذلك».

من ناحية أخرى قصفت قوات الرئيس السوري بشار الأسد وحلفائه، منطقة حوض اليرموك بمحافظة درعا الواقعة في جنوب غربي سوريا، حيث يتخفى ما لا يقل عن 100 عنصر تابع لفصيل «جيش خالد بن الوليد»، حسبما أفاد اليوم المرصد السوري لحقوق الإنسان.

وألقت مروحيات وطائرات الجيش السوري وحلفاؤه براميل متفجرة، وأطلقت عشرات المقذوفات على مسلحي «جيش خالد بن الوليد»، التابع لتنظيم داعش وعائلاتهم، بحسب المنظمة غير الحكومية.

وأعلن المرصد، الذي أشار إلى وجود مدنيين في المنطقة، أمس أن الجهاديين ألقوا القبض على العديد من الأشخاص من أجل استخدامهم كدروع بشرية خلال الفرار.

ومنذ 19 يوليو الماضي، الموعد الذي بدأت فيه العملية الهجومية لنظام الأسد ضد المناطق الخاضعة لسيطرة عناصر «جيش خالد بن الوليد».

وبحسب المرصد، سقط 292 قتيلاً في صفوف المتشددين منذ بدء العملية الهجومية.

وواصل الجيش السوري، تمشيط المناطق التي سيطر عليها الإثنين في حوض نهر اليرموك غربي درعا وعلى الحدود مع الأردن.

من جانب آخر أعلنت فصائل مسلحة معارضة، تنشط خصوصاً في محافظة إدلب شمال غرب سوريا، الأربعاء، توحدها في ائتلاف يحمل اسم «الجبهة الوطنية للتحرير»، لتتزامن هذه الخطوة مع تهديدات للرئيس السوري، بشار الأسد بالهجوم على هذه المنطقة.

وتسيطر هيئة تحرير الشام، الفرع السوري لتنظيم القاعدة على القسم الأكبر من محافظة إدلب، في حين تسيطر على الجزء الباقي مجموعة من الفصائل ازداد عدد عناصرها خلال الفترة الأخيرة بعد وصول مسلحين إليها ممن رفضوا البقاء في مناطق سيطرت عليها قوات النظام.

وأعلن النقيب ناجي أبو حذيفة الناطق الرسمي باسم الائتلاف الجديد، الجبهة الوطنية للتحرير، لوكالة فرانس برس، أن أحد أهداف تشكيل هذا الائتلاف، التصدي لكافة محاولات النظام للتقدم تجاه المناطق المحررة».

وتشكلت، الجبهة الوطنية للتحرير، من فصيل يحمل الاسم نفسه وبات يحمل اسم الائتلاف، وجبهة تحرير سوريا، التي تضم في صفوفها حركة أحرار الشام، ونور الدين زنكي، وجيش الأحرار الفاعل في منطقة إدلب وكان في السابق متحالفاً مع هيئة تحرير الشام، والوية صقور الشام وتجمع دمشق».

وفي حديث إلى الصحافة الروسية أعلن الرئيس السوري، بشار الأسد، قبل أيام أن محافظة إدلب باتت الآن هدفه من دون أن تكون الهدف الوحيد.

إلا أن العديد من الخبراء يعتبرون أن المناطق السورية المجاورة للحدود مع تركيا تعتبر مناطق نفوذ لأنقرة التي تدعم فصائل عدة في محافظتي إدلب وحلب حيث نشرت مراكز مراقبة.

في المقابل تسعى موسكو إلى التخفيف من حدة التوتر واستبعدت الثلاثاء حصول هجوم على إدلب، في الوقت الحاضر».

وأوقع النزاع في سوريا منذ العام 2011 أكثر من 350 ألف قتيل وملايين النازحين والمهجرين.